تدني القدرات.. هل من حلول؟

إعداد: د. هيام عمر كلمات×

يعد الاستثمار في رأس المال البشري محوراً أساسياً في جهود مكافحة الفقر في الأردن، مما يؤكد على ضرورة تبني سياسات وبرامج للتنمية البشرية مغايرة للجهود التي بذلت منذ عهد الاستقلال. علماً بأنها كانت جهوداً خيرة في حينها أثبتت جدواها لعقود. ولكن في علم التوازنات هناك ضرورة للتكيف مع المتغيرات المتعددة والمختلفة وبأسلوب واقعي متعقل. ذلك أن تغير الظروف والتحديات توجب أن يواكبها تنمية عملية وسريعة وممنهجة لبناء القدرات، معتمدة على التراكم المعرفي المبني على توفير نظم التعليم والتدريب التي تعلي من قيمة العلوم واللغات والمهارات التكنولوجية والمعارف التقنية. وكلها ضرورة في عالم عولمة الأسواق والتطور الهائل في ثورة الاتصالات والمعلومات والعلوم والقدرات والإمكانيات الفنية، ناهيك عن متطلب اللغات الأجنبية المستخدمة خاصة الإنجليزية.

من المعروف أن الفقر ظاهره ليست نتيجة للسياسات والأوضاع الاقتصادية فحسب، بل هي نتاج لمنظومة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتفاعل مع بعضها لتنتج الظاهرة. وقد أكدت الدراسات والإحصائيات الأخيرة أن ٦٪ فقط من الفقراء في الأردن عاطلون عن العمل وأن السبب في فقر الباقين يعود لتدني دخولهم. وأن هنالك علاقة عكسية بين مستوى التعليم والفقر، ذلك أن حوالي ٤٢ ٪ من الفقراء البالغين هم أميون. ومن المهم ملاحظة أن العلاقة بين الفقر والبطالة ليست قوية وأن العامل الحاسم في زيادة مشكلة الفقر هي في تدني مستوى الدخل لتدني القدرات والمهارات وعدم ملائمة القدرات لمتطلبات السوق.

وعليه، لا بد من العمل على تبني برامج لإرشاد وتوعية الشباب بضرورة اختيار التخصص الصحيح والمناسب للسوق في عالم لم يعد يرحم، ويعمل على لفظ من ليست لديه القدرات والكفاءة المطلوبة. ففي دراسة حديثة أجراها مركز المنار - مركز تنمية القوى البشرية بينت أن القطاع الخاص يعاني من النقص في معرفة اللغة الإنجليزية (كلغة عالمية) وضعف في استخدام التكنولوجيا ويعتبرهما كأهم المعوقات في تشغيل المتقدمين للعمل. وفي دراسات أخرى بينت أن نسبة مالكي الكمبيوتر تبلغ نسبة ٣٢،٢٪ من سكان الأردن وبنسبة ٣٤،٣٪ في الحضر و٢٠،٩٪ في الريف. ولكن الغالبية يستخدمونها للألعاب والمراسلات والمحادثات التي لا طائل من غالبيتها، وليس للبحث عن المعلومات والتجارب والتعلم والتدرب للشباب. فما زال استخدامنا للتكنولوجيا في الغالب في إطار الديكور ولم يساهم بفعالية في زيادة إنتاجيتنا والحد من البيروقراطية في العمل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كيف نفسر ضرورة مراجعة سبعة نوافذ للحصول على وثيقة عدم محكومية، بالرغم أن أمام كل موظف كمبيوتر لم يساهم في الحد من البيروقراطية وتوفير الوقت والجهد على عشرات المراجعين الذين انتظروا أكثر من ساعة لوثيقة يمكن أن تستخرج بدقيقة من خلال الرقم الوطني. فما جدوى استخدام الكمبيوتر إذا لم يساهم في رفع كفاءة الأداء وتوفير الوقت. كما كانت مفاجئة الغالبية وهم طلاب مبعوثون أو خريجون حديثا بأن الوثيقة التي لا تكلف أكثر من عشرة قروش كلفت رسومها خمسة دنانير، علماً بأن العديد منهم بالكاد تدبر أجرة المواصلات للوصول إلى الدائرة. وأثناء إعداد هذه الدراسة قرأنا بأن هذه الخدمة سيتم الحصول عليها عبر الإنترنت، نرجو أن تسهل العملية الإجراءات وتقصر المدة المطلوبة وتخفض من الرسوم إلى ما لا يزيد على نصف دينار.

المهم هنا أن نظامنا التعليمي بحاجة إلى التطوير السريع. فبالرغم من أن مدارسنا الخاصة تبدأ بتدريس الإنجليزية من السنة الأولى منذ تأسيسها، وكذلك في المدارس الحكومية منذ بداية هذا القرن. فما زال العديد من طلابنا لا يقدرون الأثر السلبي لضعف اللغة على مستقبلهم، وبأن لا خيار لهم في ظل الثورة التكنولوجية وسيادة اللغة الإنجليزية على اللغات الأخرى. إن الرغبة في امتهان عمل أفضل وبمردود مادي أعلى لا يتم دون التمكن من التكنولوجيا واللغات الأجنبية. لم نعد نقوم بإعداد الشباب للمستقبل، فنظمنا التعليمية تفتقر للتحديث والتطوير لمواكبة متطلبات العصر والتعرف على قواعد وقيم العمل وقيم المجتمعات وتأثيرها على اختياراتنا. فالتعليم النظامي كما يتم في أوروبا يجب أن يكون مرشدا وموجها للطلاب. ويشكل المجتمع المدني مصدراً آخر للمعلومات حول الإمكانيات المتوفرة في المجتمع، فيمكنها تقديم نماذج للإحتذاء بها. نود أن نرى شباب يقولون اخترت هذا التخصص لكونه أقرب لميولي ومتطلب في السوق، حيث أن اختيار احدهما لا يفيد كمستند للتعلم.

ونتساءل، متى سنعد أبناءنا للمستقبل بالتوعية وبالتوجيه وبالخروج من شرنقة التلقين وصب المعلومات بهدف الحصول على العلامة والشهادة. والعمل على ربط المناهج بالواقع ليدرك الطالب أهمية هذا الكم الهائل من المعلومات وكيفية توظيفها. لا ننكر بأن هنالك جهوداً في تبني اقتصاد المعرفة وتطوير للمناهج لدى وزارة التربية ولكن ما زال الجهد لم يرق للمستوى المطلوب بعد. أما كليات المجتمع والجامعات فما زالت تصب كل فصل العشرات من التخصصات المشبع بها السوق، وهناك العديد من الخريجين ينتظرون توظيفهم منذ سنوات في تخصصات قد لا يحتاجها السوق لعقدين قادمين.

يرى محمد يونس مؤسس بنك الفقراء في بنغلاديش والحاصل على جائزة نوبل بأن الإنسان الفقير هو الذي لا يرعى نفسه ويترك مصيره للغير بيد الدولة أو المؤسسات المحلية والدولية لسد حاجاته الأساسية. ويعزو وضع الفقراء لأنانية أصحاب العمل والمسؤولين الذين لا يعنيهم سوى تنمية ثرواتهم بإجبار الحكومات على تبني سياسات واستراتيجيات اقتصادية ومالية تخدمهم.

ويرى أحد الخبراء الأوروبيين (في مؤتمر عقد الشهر الماضي في قطر) بوجوب أن توفر مؤسساتنا التربوية ابتداء من المراحل الباكرة قبل الثانوية تجهيز الطلبة للبدء بالتفكير في مستقبلهم بدلا من أن يقرروا التخصصات المرغوب بها على شباك التسجيل في الجامعات كما حدث لجيلنا، والتركيز على برامج التوعية والإرشاد باكراً في المرحلة الثانوية. ويمكن أن تلعب الجامعات دورا هاما من خلال ربط المناهج بالميدان وبالحياة اليومية والنشاطات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها بالقدر الذي تساهم به في تطوير آلية أو حل مشكلة أو توسيع مدارك الطلبة. أسوة بالجامعات الغربية التي تفسح المجال للطلبة قبل التخرج أن يعملوا بأجر لدى الشركات والمصانع قبل التخرج للتعرف على ميولهم وقدراتهم وإكسابهم الخبرة، ولتتعرف الشركات والمؤسسات عليهم وعلى قدراتهم وفيما إذا كانوا بحاجة للتطوير في مجالات معينة. وتعد مثل هذه المساهمات من القطاع الخاص لدينا في إطار مسؤوليته الاجتماعية خدمة أولاً لمصالحه في إيجاد الأيدي العاملة الماهرة التي يحتاجها والقادرة على التنافس وبإنتاجية عالية، ومساهمة فاعلة في برامج تطوير مهارات وقدرات الشباب بناة المستقبل. وبحيث ينعكس إيجابيا في قيام كل من كليات المجتمع والجامعات ببذل الجهود المركزة لإلغاء أو التجميد المرحلي لتخصصات تعمل على إغراق السواق لم يعد يحتاجها بل تزيد من العاطلين عن العمل متدني القدرات والكفاءات.

إن عدم توفير موارد لتطوير قدرات الأشخاص الفقراء أو المهددين بالوقوع تحت خط الفقر نتيجة لضعف أو عدم وجود القدرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة هو تقصير ينسب لكافة القطاعات العامة والخاصة وكذلك المجتمع المدني. قد يميل الشباب لتخصصات معينة ولكن ما الفائدة إذا لم تفتح أمامهم إمكانات العمل وبناء مستقبلهم. لذلك يجب العمل على توفير مهارات التفكير ومهارات الموازنة ما بين خيارات طلبتنا والتي تختلف من مجتمع إلى آخر. وقد تتقاطع هذه المؤهلات والمهارات مع خياراتهم في مجالات أخرى في حياتهم مما قد يسبب لهم الإرباك، مما يؤكد على الدور الفعال للإرشاد. فالإنسان يلعب أدواراً عدة في حياته، وقد ينجح في الربط ما بين مؤهلاته ومواهبه وتطلعات أسرته، وقد يعمل بالتسويق وهو مهندس، كما قد يبدأ من نقطة وينتهي في أخرى. وفي هذا المجال تلعب مهارة الاستخدام الأمثل للإنترنت في البحث والتعرف على المعلومات والتجارب الهائلة الدور الهام في إنارة وتوسيع مدارك الشباب وتساعدهم في اكتشاف ذواتهم واتجاهاتهم والقدرات المطلوبة في مجال تخصصهم لتحقيق طموحاتهم.

يورد الخبير المذكور مصادر أخرى للمعلومات وهي المعارض المهنية وأفراد العائلة والخبراء والشركات والمصانع التي يمكن أن توفر التدريب لخريجي المراحل الثانوية وطلاب الجامعات كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع لتطوير ثقافة العمل والإبداع والريادة، والتعرف على أفكار مختلفة لكي نحصل على عناصر مؤهلة، وللتعرف على الفرص المتاحة وأهميتها ومتطلباتها. فالإرشاد المهني يعني « مجموعة من النشاطات التي تساعد الناس في تحديد قدراتهم وميولهم والظروف المتوفرة في المجتمع والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات الجيدة الخاصة في مهنهم المستقبلية دون إجبار إنما بالاختيار الحر. كما تساعدهم في تقييم اهتماماتهم وقدراتهم»، قد لا يجدون أسر تساعدهم على الاختيار الجيد، لذا فإن إدارة الفرد لمهنته (في رأي الخبير) يمكن تعلمها. لذلك يجب أن تكون جزء من تعليمه في المرحلة الثانوية كما يحدث في إرلندا على سبيل المثال لا الحصر، وذلك ليتمكن من التعرف على عناصر القوة في مجتمعه وللسيطرة على حياته والتحكم بها. علما بأن التوجيه المهني لا ينتهي لدى الحصول على مهنة إنما يجب استمرار برامج التعليم والتدريب والتأهيل مدى الحياة المهنية، وهو ما يحث عليه البرلمان الأوروبي كأحد ركائز دعم سوق العمل في أوروبا أثناء العمل. أي أن التوجيه عملية دائمة لمواكبة التطور والتغير المستمرين وللتدرب على أنماط المهارات المطلوبة في كل مراحل العمل، لمساعدة العامل على الانتقال السلس دون تقطع نحو مهن جديدة أو مستوى أعلى من مهنته. وهذا بالتالي يوجب على المؤسسات والشركات مهمة إعداد وصف للمهن والوظائف المختلفة ومتطلبات كل منها وكل مستوى ليعود لها المرشدون.

كما حاول تحديد ملكية الإرشاد المهني في أوروبا وبأن الجامعات من هي في العادة من تملكه. وهي هيئات مستقلة، وحتى في أوروبا، لا تعمل في العادة بموجب شروط ومتطلبات راسمي السياسات في الدول في مجال التعليم والتوظيف والإرشاد المهني. لذلك اعتمدت في بريطانيا معايير معينة للإرشاد المهني أثناء فترة رئاسة تاتشر للحكومة وكان لها الأثر الإيجابي، وما زالت هذه المعايير متبناة حتى من قبل حزب العمل. لذلك يجب الربط ما بين نظم التعليم المختلفة وراسمي السياسات لتحقيق مزيد من الانسجام بينها. حيث أن المجتمع هو المالك الحقيقي للممارسة، أي أن المواطن يجب أن يتوفر له ما يحتاجه من معلومات أكانت من القطاع الخاص أو العام. وقد بين الخبير النتائج التالية لإستثمار الحكومات في الإرشاد المهني:

- توفير المهارات المطلوبة للأفراد
- تطوير مهارات إعداد السيرة الذاتية والآليات الأفضل للبحث عن عمل
- زيادة فرص الباحثين عن العمل والحد من البطالة
- توفير مهارة البحث عن عمل جديد في حالة فقد العمل الحالي
- رفع مستوى الإنتاجية وتوفير حوافز جيدة
- فتح المجال لتصدير فرص العمل
- المردود الإيجابي للاستثمار في مجالي الإرشاد والتدريب، ففي فرنسا لا تتم الموافقة على التدريب دون المرور بمكاتب التوجيه المهني. حيث وجد أن حوالي ٣٠٪ من المتدربين قد غيروا مواضيع دراستهم أو العمل الذي يرغبون به، وهذا يجعل ٣٠٪ من جهود التدريب تذهب سدى، مما يؤكد على أهمية تبني خطط الإستراتيجية في مجال الإرشاد المهني

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن ترك الأمور لوقت متأخر ليس مجدياً بل سيكون له مردود سلبي. لذا، فمن الضروري البدء باكراً، فالحاجة ماسة الآن لمجتمعات مبنية على أسس معرفية وعلمية لتصبح قادرة على المنافسة. ولا نملك بالتأكيد القدرة على التخلف عن الركب في عالم لا يرحم، فاكتساب مهارات وقدرات متطورة وحديثة هام جداً. كما أن متطلب التنافسية والإنتاجية العالية تحتم علينا تبني خطط إستراتيجية وليست آنية فقط للتعليم والتدريب وللإرشاد المهني المستمر وبالأخص للاستخدام الفعال للتكنولوجيا ولامتلاك اللغات المطلوبة.

× **خبيرة في التنمية المستدامة - الحاكمية الرشيدة**

العنف الجامعي مسؤولية مشتركة

أ. د. مصطفى محيلان

هل تعاني بعض جامعاتنا من تعثر مسلكي إضافة للتعثر المالي والإداري؟

هل أصبحت بعض جامعاتنا مصدر إزعاج مجتمعي بعد أن تميزت في الخدمة المجتمعية؟

هل الفراغ الفكري لدى الطلبة هو سبب العنف؟

هل للتنشئة أثر فيما نجني من أبنائنا الطلبة؟

هل لاندفاع المجتمعات المحلية السريع للمشاركة فيما يحصل من أحداث عنف داخل الجامعات دور في إضرامها؟

هل بعد ما حصل من إزهاق للأرواح وتدمير للممتلكات هم منتهون؟

هل في تشريعات الجامعات ثغرات؟ استغلت من قبل القلة القليلة الخارجة عن القانون فعاثوا في جامعاتنا فساداً!

هل الجامعة بريئة من دم الطالب؟

أشارة بعض الصحف منذ فترة وجيزة إلى أن أعمال عنف قد جرت عقب وفاة شاب في مشاجرة في جامعة رسمية بعد قيام أحد زملائه بطعنه في عنقه بعد مشاجرة في حرم الجامعة وتبع ذلك تحطيم لبعض مرافق الجامعة وإطلاق عيارات نارية في الهواء، مما أصاب الجميع بالحزن وخيبة الأمل .

لا بد من الوقوف مطولاً عند هذا الحدث الأكثر إيلاما منذ ما يقارب الربع قرن مضت من تاريخ الجامعات الأردنية الرسمية والذي أودى بحياة مواطن أردني غالي والذي يوجب إعادة النظر بقوانين وأنظمة وتعليمات التعليم العالي والجامعات الرسمية المتعلقة بالتعامل مع مثل هذه الأحداث المؤلمة والتي يبدوا أن بها ثغرات لا يزال البعض يستطيع التسلل من خلالها للإساءة إلى مؤسساتنا وبالتالي وطننا ، وعليه فلا بد من دراسة ترابط مجموعة التشريعات تلك للوقوف على مدى قدرتها على معالجة ما يحصل وعدم تكراره مستقبلاً.

المادة ٦- إ - من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩ والصادر بالجريدة الرسمية أشارة إلى أن يتولى مجلس التعليم العالي مهام وصلاحيات منها:

١- رسم سياسة التعليم العالي في المملكة ورفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم بشأنها.

٢- مناقشة مشروعات الأنظمة التي تقترحها مؤسسات التعليم العالي ورفعها لمجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها.

من هنا يتبين أن رسم السياسات جاء ذو صفة عامة وعليه فالجانب الأمني للجامعات يمكن أن يعتبر من صلاحيات مجلس التعليم العالي، وعلى المجلس أن يتعاطى من ألان فصاعد مع هذا الجانب، أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية أعلاه فالسؤال هو هل رفعت مؤسسات التعليم العالي «الجامعات» أي مشروعات أنظمة تتعلق بالأمن الجامعي أو بمنع الشغب داخل الجامعات بشكل خاص.

الغريب أننا نجد ضمن تعليمات الجامعات تعليمات تخص الأمن الجامعي مثلاً ولا نجد نظام يختص بذلك؟

كما تشير المادة ٢٦- من قانون الجامعات الأردنية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ إلى ما يلي:

على الرغم مما ورد في أي تشريع أخر، تتولى الجامعة الرسمية وداخل حرمها الخاص القيام بجميع الأعمال والخدمات العامة وتوفير الوسائل والمرافق الضرورية التي يقتضيها تحقيق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون وتوفير وسائل حماية ممتلكاتها وموجوداتها. الغريب هو أن هذه المادة تغفل جانب هام وهو حماية الأشخاص العاملين بالجامعة وطلبتها؟

إلا أن نظام الجامعات عالج هذا الجانب حيث يشير نظام تأديب الطلبة المدنيين في جامعة أردنية وتعديلاته رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٣٤٩٦ إلى أن تعتبر الأفعال التالية مخالفات تأديبية تعرض الطالب الذي يرتكب أيا منها للعقوبات المنصوص عليها في هذا النظام:

أ. أي فعل ماس بالشرف أو الأخلاق أو مخل بحسن السيرة والسلوك أو من شانه الإساءة إلى سمعة الجامعة أو العاملين فيها سواء ارتكب هذا الفعل داخل حرم الجامعة أو في مناسبة تشترك فيها أو نشاط تقوم به.

ب. أي فعل أو امتناع عن فعل من شانه الإخلال بالسير العادي للمحاضرات النظرية أو العملية.

ج. أي تنظيم داخل الجامعة أو المشاركة فيه من غير ترخيص سابق من السلطات المختصة في الجامعة والاشتراك في أي نشاط جماعي يخل بالقواعد التنظيمية في الجامعة.

د. الدعوة إلى أفكار سياسية أو طائفية أو إقليمية أو الترويج لها داخل حرم الجامعة.

ه. استعمال المباني التي تشغلها الجامعة ومرافقها وملحقاتها في غير الأغراض التي أعدت لها دون إذن مسبق.

و. إتلاف أي أموال تملكها أو تشغلها الجامعة.

ز. أي فعل يشكل مخالفة لقانون الجامعة أو أنظمتها أو تعليماتها أو قراراتها.

تحدد العقوبات التأديبية التي يجوز فرضها على الطالب بما يلي:

أ. التنبيه.

ب. إخراج الطالب من قاعة المحاضرات.

ج. الإنذار بدرجاته الثلاث الأول والثاني والنهائي.

د. الحرمان لمدة محدودة من ممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة الطلابية.

ه. الحرمان لمدة محدودة من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مرفق أو أكثر من مرافق الجامعة التي ترتكب فيه المخالفة.

و. إلغاء الامتحان أو الاختبار في مادة أو أكثر وفقًا لهذا النظام.

ز. إلغاء التسجيل لمادة أو أكثر في الفصل الذي ارتكبت فيه المخالفة.

ح. الفصل من الجامعة لفصل دراسي أو أكثر.

ط. الفصل النهائي من الجامعة.

وإذا أدت المخالفة التي ارتكبها الطالب إلى إتلاف أي من أموال الجامعة فيلزم بدفع قيمة ما اتلف أو التعويض عما الحق من ضرر وذلك حسب تقدير رئيس الجامعة أو من يفوضه.

أليس هذا هو الحد الأدنى من العقوبات؟

ألا يجب هنا التفريق بين التجاوزات الأكاديمية التي يرتكبها الطالب وبين إعمال التخريب والعنف وإثارة القلاقل وبالتالي وضع تشريعات خاصة لكل منها حسب جسامتها وتبعاتها، وتحويل ما هو غير أكاديمي إلى الجهات الأمنية والقضائية صاحبة الخبرة والتخصص للبت فيه حسب ما يقتضيه حاله! وإبقاء ما هو تجاوز أكاديمي بحت لمجالس التأديب بالجامعات للتعامل معه بحسب معرفتهم وتخصصهم! أليس غريباً أن يشكل في الجامعة مجلس تأديبي يكون أعضائه من تخصصات علمية مثلاً ليس لهم علاقة من قريب أو بعيد بقوانين العقوبات وإجراءات المحاكمات للبت بأمور لم يتدربوا عليها ولا حتى مروا بها وينتظر منهم أن يتخذوا قرار بفصل طالب جامعي؟ أليس من الأفضل أن يكونوا على الأقل متخصصون بالقانون أو الحقوق مثلاً ؟ أم انه حتى تشكيل مثل هذه اللجان يأتي من باب المجاملة؟ الم نمر بحالات في الجامعات حكم بها البعض دون سماع أقوالهم؟ هذا ما تشير إليه مادة أخرى بالنظام بحيث يؤلف رئيس الجامعة في مطلع كل عام دراسي لجنة تحقيق أو أكثر من ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ويعين احدهم رئيسًا لها وتتولى هذه اللجنة التحقيق في مخالفة الطلبة التي يحيلها إليها رئيس الجامعة ولها في سياق القيام بأعمالها الاطلاع على الوثائق والمستندات المتصلة بالتحقيق في المخالفة المحالة إليها وسماع أي شاهد بالقسم أو بدونه، وعليه :

أ. تقدم لجنة التحقيق نتائج أعمالها حول المخالفة وتوصياتها فيها إلى رئيس الجامعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها وله في هذه الحالة فرض أي من العقوبات التالية الإنذار بدرجاته الثلاث الأول والثاني والنهائي ،الحرمان لمدة محدودة من ممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة الطلابية ، الحرمان لمدة محدودة من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مرفق أو أكثر من مرافق الجامعة التي ترتكب فيه المخالف، إلغاء الامتحان أو الاختبار في مادة أو أكثر وفقًا لهذا النظام، إلغاء التسجيل لمادة أو أكثر في الفصل الذي ارتكبت فيه المخالفة، الفصل من الجامعة لفصل دراسي أو أكثر، الفصل النهائي من الجامع إذا رأى أنها عقوبة مناسبة في ضوء توصيات لجنة التحقيق.

ب. إذا تبين لرئيس الجامعة أن العقوبة التأديبية الواجب فرضها على الطالب لا تدخل ضمن صلاحياته المبينة فعليه إحالة توصيات لجنة التحقيق إلى المجلس التأديبي ليتولى محاكمة الطالب وإصدار القرار الذي يراه مناسباً بشأنه. بالإضافة إلى أن :

يؤلف مجلس الجامعة في مطلع كل عام دراسي مجلسًا تأديبيا للطلبة برئاسة عميد شؤون الطلبة في الجامعة وعضوية أربعة من أعضاء الهيئة التدريسية فيها للنظر في المخالفات التي تحال إليه من قبل الرئيس وللمجلس تعيين عضو احتياطي ليحل محل رئيس المجلس أو أي عضو أصيل يتغيب عن جلسات المجلس لأي سبب من الأسباب.

يجتمع المجلس التأديبي بدعوة من رئيسه ويصدر قراراته في المخالفات المحالة إليه إما بتبرئة الطالب أو عدم مسؤوليته أو بفرض أي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام عليه وتكون قراراته قطعية باستثناء القرارات الصادرة بالحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة إذ يحق للطالب الذي تفرض عليه أي من تلك العقوبات أن يعترض على القرار الصادر عليه فيها إلى مجلس الجامعة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تفهيمه القرار إذا كان وجاهياً أو تبليغه إليه إذا كان غيابياً.

ينظر مجلس الجامعة في اعتراض الطالب بحضوره ويصدر قراره فيه بالإجماع أو بأكثرية الأصوات بعد إتاحة الفرصة له بالدفاع عن نفسه وتقديم بيناته ويرد الاعتراض إذا تخلف الطالب عن الحضور بالرغم من تبليغه. كما ولرئيس الجامعة أن يوقع على أي طالب أيا من العقوبات المنصوص عليها-» سابقاً -» من هذا النظام في حالة حدوث اضطراب أو إخلال بالنظام في الجامعة أدى إلى عدم انتظام الدراسة فيها أو تبين له انه قد يؤدي إلى ذلك مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة . ويبلغ رئيس الجامعة أي قرار يصدره بمقتضى هذه المادة إلى مجلس الجامعة في أول اجتماع يعقده.

وطبعاً هذا غير كاف وليس بالرادع أبدا كما نرى على ارض الواقع وخاصة من الأحداث الأخيرة . والأغرب أن مادة أخرى تشير إلى أن لا يعاقب الطالب عن المخالفة الواحدة بأكثر من عقوبة تأديبية واحدة.

إن حالة وجود تعليمات للأمن الجامعي وعدم وجود نظام خاص بذلك دال على عدم إعطاء الجانب الأمني الخاص بالجامعات ما يستحقه من عناية واهتمام ! إلا يستدعي الواقع المؤلم الذي تحياه بعض الجامعات من استصدار نظام خاص بأمن الجامعات؟

ألا يجدر بالجامعات أن تتقدم بمشروعات أنظمة لمجلس العليم العالي لمناقشتها ورفعها لمجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها. أليس هذا من واجباتها؟ كذلك عند مراجعة تعليمات الأمن في إحدى الجامعات الرسمية تبين ما يلي:

تنشأ في وحدة الخدمات دائرة للأمن الجامعي ويكون من ضمنها شعبة لشؤون إسكان أعضاء الهيئة التدريسية، ومن مهام الدائرة المحافظة على النظام العام داخل الحرم الجامعي وضمان حراسة كافة ممتلكات الجامعة وما فيها من منقولات سواء كانت مملوكة لها أو للغير. يناط بمدير الأمن الجامعي مسؤولية تنفيذ هذه التعليمات، وهو المسؤول بشكل خاص عن تنظيم الأمن ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق أهدافه، و يناط بالأمن الجامعي مراقبة جميع البوابات الرئيسية والفرعية في الجامعة على مدار الأربع وعشرين ساعة على وجه الخصوص ويتولى الأمن واجبات أخرى منها :

١. تنظيم دخول العاملين والطلبة والزوار ومنع دخول من لا يحمل بطاقة الجامعة أو تصريحًا من رئاسة الجامعة.

تنظيم دخول السيارات وخروجها وتطبيق التعليمات الخاصة بذلك.

٣. إغلاق الأبواب الرئيسية ليلا وعدم فتحها إلا بعد التأكد من الشخص الداخل أو الخارج.

٤. التحقق من هوية أي شخص يشتبه به.

٥ . ألبقاء في الأماكن المخصصة لوظائفهم وعدم تركها أو استخدامها للنوم أو التجمع غير الوظيفي.

٦. عدم السماح بإدخال الأسلحة الشخصية إلى الجامعة.

٧. التعامل مع الجميع بأسلوب حازم ومهذب ينسجم مع الواجبات المنوطة بهم.

و يلتزم كل شخص يدخل حرم الجامعة أو أي مرفقًا تشرف عليه بإبراز هويته لأمن الجامعة عندما يطلب منه ذلك. ويناط بالأمن الجامعي مسؤولية القيام بحراسة كل مبنى أو منشأة أو مرفق داخل حرم الجامعة وعلى مدار أربع وعشرين ساعة، والمحافظة على المنشات والممتلكات من أعمال العبث والتخريب والسرقة وكذلك المحافظة على سلامة المزروعات والحدائق العامة في الجامعة و الإبلاغ عن أية تصرفات شاذة ومنحرفة ومعرفة مرتكبيها والإبلاغ عن أية مشاجرات تحدث في حرم الجامعة.

إن جميع هذه النقاط تأتي من باب الإبلاغ، أي أن الأمن الجامعي مقيد اليدين ومسلوب السلطة تماماً إزاء ما قد يحصل أمامه من تجاوزات ومخالفات ذات طابع إجرامي والأسئلة التي تبرز هنا بشكل واضح هي:

يبلغ من؟ وما هي صلاحيات من تم إبلاغه؟

هل وضعت خطوات وإجراءات تتخذ عند شروع احدهم بارتكاب جناية كالتي حصلت مؤخراً؟

هل تم تدريب أفراد الأمن الجامعي للتعاطي مع هكذا حالات؟

لم لا يكون جل أفراد أمن الجامعات الحاليين رجال امن سابقين أو حتى حاليين بصفة تسمح بعملهم داخل أسوار الجامعات، فيكونوا بذلك أصحاب تجربة ولديهم الخبرة والصلاحيات تمكنهم بالتصرف حسب الأصول؟

هل يعامل أفراد أمن الجامعات معاملة رجال الأمن عند حصول أعمال عنف أو شغب فلهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات؟

هل ليهم صفة قانونية تحميهم عند اتخاذهم إجراءات مثل استخدام القوة مثلاً لإيقاف العابثين والخارجين عن القانون؟

علماً بأن التعليمات لا تتهاون مع أفراد الأمن الجامعي بحيث تنص على أن من يهمل في مظهره أو في قيافته أو نظافته، يتعرض للجزاء التأديبي الذي يمكن أن يوقع عليه وفق أنظمة وتعليمات الجامعة.

لقد بات من الضروري أن يتم تثقيف الطلبة وإقناعهم بأن رد الفعل لأي أمر يجب أن يتخذ طابع الحوار العقلي وليس رد الفعل الجسدي كما أن استعانتهم بالعزوة والعشيرة في الخلافات بعيداً عن القانون ليس بالتصرف الواعي فالكلمة الفصل عند الخلاف هي لقانون الدولة وليس للكثرة والسطوة!

إن ما نشاهده بين الحين والأخر من عنف طلابي والذي وان تباعدت أزمنته لدال بوضوح على أن بعض جامعتنا تعاني من تعثر مسلكي إضافة للتعثر المالي والإداري وأنها أصبحت مصدر إزعاج مجتمعي وهذا لم يأتي إلا من وجود فراغ فكري لدى الطلبة وربما لم يتم ملؤه بالمفيد لهم ومما يساعد على ذلك خلل في التنشئة الذي يعاني منه البعض من مثيري الشغب وانه من الضروري منع تدخل بعض عناصر المجتمعات المحلية فيما يحصل من أحداث عنف داخل الجامعات لما لها من دور سلبي في معالجتها وربما تطلب هذا استخدام أجهزة مراقبة خاصة على مداخل الجامعات وفي أبنيتها أيضا إن لم تكن موجودة أصلا؟

كما انه من المتوقع من صناع القرار في وزارة الداخلية ومجلس التعليم العالي والجامعات الاستنفار وإعلان حالة الطوارئ فوراً للبدء بوضع آليات منع تكرار مثل هذه المأساة ووضع مسودات تشريعات تعالج هذه الأمور في حال حصولها وكذلك العمل على تدريب أمن الجامعات وتمكينهم من ممارسة دورهم بالشكل الملائم، وتحديد مهام كل طرف لكي يحاسب كل بقدر مسؤوليته.

MUHEILAN@HOTMAIL.COM

ضرورات التعليم والتدريب على السلوك المواطني في الدولة والمجتمع الأردني

د. صفاء نعمة الشويحات×

عندما ترتفع أصوات المتحمسين لقضايا الانتماء والوطنية، نجد فريق آخر يستنكر تعليم الوطنية والمواطنة ضمن مساقات خاصة على مستوى مرحلة التعليم الجامعي، وعادة ما يتكرر الطرح التالي: هل الوطنية تدرس؟؟؟؟؟ ومن المؤكد أن الاستنكار هذا الذي نراه على وجوه البعض نابع من مقارنات يعقدونها بين سلوكيات شباب الستينات و السبعينيات من القرن الماضي ، وشباب الألفية الثالثة، وعندما يثار الحديث عن سبل الوقاية من العنف ، وترسيخ قيم الديمقراطية وأخلاقيات المواطنة وفضائلها نرى تأكيدات الجميع على أهمية وضرورات التربية الوطنية، ومسؤولية حسن التخطيط والأساليب المتبعة في التدريس ، واختيار الأكفاء من أعضاء هيئة التدريس ، وتنوع التقويم.

وكوني من أوائل المتحمسين وأوائل المنادين بضرورات تدريس الوطنية والمواطنة، وبحكم تخصصي الأكاديمي في أصول التربية (الأصول الاجتماعية والثقافية على مستوى الدكتوراه ، والأصول الفلسفية الفكرية على مستوى الماجستير) للتربية ، ومن خلال خبرتي خلال ٢٢ سنة تدريس في مراحل التعليم المدرسي والتعليم الجامعي ، أضف إلى ذلك من خلال قراءتي ، ومؤلفاتي في مجال الوطنية والمواطنة ، أجد نفسي مع الافتراض القائل بأن « الطبيعة البشرية بشكل عام تميل بالعامة من الشعب إلى السلبية في التعامل مع الأشياء»، ويزداد هذا الافتراض قوة في عصر الأزمات ، ونحن نعيش عصر التناقضات والتغيرات السريعة عصر البطالة والفقر والأزمات الاقتصادية، وعصر الحرية غير المسئولة، و العولمة والتقدم التكنولوجي، والديمقراطية،والمواطنة، وحقوق الإنسان.

ورؤيتي الخاصة في هذا المجال تستند إلى عدة وجوه تربوية وأهمها:

أولا: أن الوعي السياسي والمعرفة والفهم هو ضرورة ماسّة لجموع الشعب (MASSES) لتمكينها من احتواء ذلك التعقيد من الموروث الاجتماعي الثقافي وما علق به من شوائب ، غلفت عدد من القيم والأخلاقيات خاصة ما يتعلق بالحقوق والمسؤوليات بشيء من الضبابية وتشويه الرؤية.

ثانيا: الافتراض بميل الطبيعة البشرية إلى التعامل السلبي مع الأمور، يتعلق بما زرع في الوعي الإنساني من الأنانية والصراع والعنف، فالتربية وبسبب التأثيرات الاجتماعية السلبية لعبت دور كبير في إحداث تغير سلبي في أنماط التصرف والعلاقات الاجتماعية.

ثالثا : كما أن التنبؤ بدور المواطنة بُني على الحقيقة القائلة بان تدريس الوطنية هي ضرورة لكل فئات المجتمع. وهنا يجدر القول بأن أعضاء المجتمع غير الدارسين للتربية الوطنية هم خطرون على مجتمعاتهم لأنهم يمثلونها بشكل سيء، ويميلون إلى الحلول السهلة اللاديمقراطية التسلطية لحل مشاكل المجتمع المعقدة.

رابعا : نحن بحاجة ماسة لتطوير معايير شمولية لكافة الهويات المحلية في بناء إطار عام يشمل كافة التنوعات التاريخية والمعاصرة في هوية أردنية وطنية موحدة. وهذا التطوير يجب أن يزيل قضايا التفرقة العرقية والإقليمية والمناطقية وغيرها .

خامسا: يجب أن تطور التزاماً تجاه التعامل مع التحدي المتمثل بالأزمات الاقتصادية المتلاحقة وتداعياتها على تزايد البطالة الناشئة من التغييرات التكنولوجية، وتدعيم المؤسسات ضمن عمل القطاع العام والمجتمع المدني، مما يتضمن ولاء وانتماء مختلف الجماعات على الأرض الأردنية .

دارت الكثير من النقاشات حول كون الإنسان أناني، وأنّ تتوقّع منه أن يكون اجتماعياً هي مهّمة جهنميّة! ولأنه لم تتوافر الأدلة الكافيّة على دحض أنانية الطبيعة البشرية؛ فإن التعامل مع هذا الموضوع بعدم وصف البشر بأنهم سيئون أو جيّدون، أو وصف القدرة الإنسانية بالاجتماعية أو الأنانية، فهذا الموضوع ما زال مفتوحاً، فالتناقضات قد تجتمع في ذات الإنسان كما قد تجتمع معاً بين أفراد المجتمع أنفسهم. وتفصيل ذلك أن الأفراد يحملون الغريزة الأنوية والاجتماعية معا ، وأن التفاعل بين الغريزة والعادة المكتسبة تنتج عقداً (CONTRACT) اجتماعياً مبني على العدل للإفراد والجماعات. وهذا ليس بالأمر السهل.

إن دور تدريس التربية الوطنية والتدريب على السلوك المواطني ما هو إلا تنمية القدرة على بناء التوازن الصحي بين (لأنوي/ الاجتماعي) مراعياً الاستقلال الفكري وقدسيته للمتلقي أو الدارس. وتطوير لهذا النوع من المتعلمين المستقلين أو المتحررين فكراً يمكنهم من مناقشة قضاياهم المعقدة. ومن المؤكد أن وجود مدرس واع ومدرك لضرورة وأهمية تدريس الوطنية ، ويستخدم أساليب متنوعة سيساهم في وجود المفكرين من المواطنين الذين يجدون حلولاً للصراعات بعيداً عن مبدأ العنف، قادرا على إزاحة و تعرية الشكوك عن مصادر البغض والرذيلة في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن من أهم أهداف التربية الوطنية والتدريب على السلوك المواطني هو السعي لغايات تمكين النشء من التكيف والاندماج الاجتماعي وفقا لدستور، وقوانين وأنظمة، وأعراف وعادات وتقاليد المجتمع والدولة التي نعيش فيها. ولا بد أن يتضمن منهاج التربية الوطنية كل ما يلزم من المفاهيم والمعرفة والاتجاهات والقيم التي من شأنها تعليم طلبة الجامعات السلوك المدني الملتزم بأخلاقيات المواطنة الصالحة وقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وإحلال مبدأ الحوار لحل النزاع بأسلوب سلمي، واحترام كرامة المواطن وحفظها بغض النظر عن مختلف المرجعيات .

والوظيفة الأوسع و والمهمة الأكبر تتطلب من الجهات المسئولة عن التخطيط لتدريس المواطنة هو تضمين المناهج أسلوب تداخل الأدوار، فكما هي الشفافية والصدق من الموروثات والقيم الإنسانية، كذلك هناك الكذب والخداع أيضاً، لذا فالمعايير السلوكية للناشئين يجب أن تنكر جذور الرذيلة والكذب والخداع والعنف،و والإساءة للأطفال، فالمعاملة السيئة مثلا تؤدي بالإنسان إلى كثرة المشاجرات والعدوان والعنف ، كما أن تحصيلهم العلمي والأكاديمي يدنو إلى مستويات دراسية منخفضة.مثال آخر هو المرأة، ودورها المستقل، فالمناهج التربوية يجب أن تساهم في مساعدة النشء على أن يدرك أن الإسهام المهم والحاجة إلى مشاركة النساء والفتيات في بناء الدولة والمجتمع الحديث لا يقتصران على النساء من فئات معينة ، بل من مختلف فئات المجتمع . وفي المواقع المختلفة على الصعيد السياسي و الاجتماعي الاقتصادي، وعلى صعيد تربيتها لمقاومة العرقية والتعصب أيضا. وهذا الطرح يثير عدة تساؤلات عن مستوى الاستقلال الأكاديمي المسموح به ضمن النظام التعليمي.وهنا يبرز أيضا الدور الداعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية، الوطنية . والخلاصة؛أنه عندما تتدهور وتسيء الأوضاع فهي فرصة اللحظة الراهنة لدمج واحتواء مواضيع المواطنة في المناهج الدراسيّة.

× **الجامعة الالمانية الاردنية**

SAFA.SHWEIHAT@GJU.EDU.JO